



The grammatical interpretation in Ibn Zakur al-Fasi's explanation of "Hamasa Abu Tammam"

bousdar boutahar*¹, Mohammed Choukri Houssaini Iraqi²

1. PhD, Sidi Mohammed Ben Abdullah University, Faculty of Arts and Human Sciences, Sais, Fez, Morocco. (The Corresponding Author):

abo_omar2010@hotmail.com

2. Professor at Sidi Mohammed Ben Abdallah University, Faculty of Literature and Human Sciences, Sais, Fez, Morocco

Abstract:

This research dealt with the aspects of grammatical interpretation and its various mechanisms in Ibn Zakur al-Fasi's explanation of "Hamasa Abu Tammam". Through this, it aims to show Ibn Zakur's contribution to the grammatical aspect. The problem of this research can be summarized in the following questions: What are the aspects of grammatical interpretation in Ibn Zakur al-Fasi's explanation of "Hamasa Abu Tammam"? What are its most important mechanisms? Was Ibn Zakur's contribution theoretical or practical in his approach to the issue of grammatical interpretation? The research was divided into an introduction, a preface, four sections, and a conclusion with a list of sources and references. In this research, I relied on the descriptive and analytical approach, and reached a set of results, including that Ibn Zakur's explanation is rich in various aspects of grammatical interpretation, and that Ibn Zakur al-Fasi relied on the most important interpretive mechanisms, relying on previous grammarians.

Keywords: grammatical interpretation, Ibn Zakur Al-Fasi, poetic explanations, Abu Tammam's Hamasa.

التأويل النحوي في شرح ابن زاكور الفاسي لحماسة أبي تمام

بوطاهر بوسدر^{١*}، محمد شكري عراقي حسيني^٢

١. حاصل على الدكتوراة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، المغرب

(الكاتب المسؤول)؛

abo_omar2010@hotmail.com

٢. أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، المغرب

ملخص

يُعدّ التأويل النحوي من أهم القضايا في النحو العربي منذ نشأته، فقد نالت هذه القضية اهتمام النحاة الأوائل، فهم قد أسسوا النظام النحوي على أصول رصينة، وقواعد متينة من خلال استقراء كلام العرب، ولكن كلام العرب كان أوسع من أن تستوعبه القواعد، ونتيجة للاستقراء ناقص كان لا بد من تأويل السياقات اللغوية المخالفة للأصول والقواعد. ويتناول هذا البحث ما تعرض له ابن زاكور الفاسي في "عنوان النفاسة" من مظاهر التأويل النحوي وآلياته المختلفة. ويهدف من خلال ذلك إلى الوقوف على مساهمة ابن زاكور في الدرس النحوي. أما الإشكالية التي يتأطر ضمنها هذا البحث فتتلخصها الأسئلة التالية: ما التأويل النحوي، وما أسبابه؟ وما مظاهره و أهم آلياته عند ابن زاكور؟ وقد قسّمنا إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة مع قائمة للمصادر والمراجع. واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج منها أنّ شرح ابن زاكور لحماسة غني بمظاهر التأويل النحوي المختلفة، وأن ابن زاكور الفاسي تطرق لأهم الآليات التأويلية، معتمدا على النحاة السابقين.

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي، ابن زاكور الفاسي، الشروح الشعرية، حماسة أبي تمام.

المقدمة

لقد تطرق العديد من الباحثين لدراسة التأويل النحوي في العديد من المتون النحوية، كما تطرق بعضهم لدراسته في الشروح الشعرية، وفي القرآن الكريم وتفاسيره. وإذا كانت كتب النحو تتطرق لقضية التأويل النحوي نظريا وتطبيقيا فإن مفسري القرآن الكريم وشرح الشعر العربي تطرقوا في الغالب للظاهرة من الناحية التطبيقية فقط، وهذا ما نجد في شرح ابن زاكور الفاسي لحماسة أبي تمام المعنون بـ"عنوان النفاسة في شرح الحماسة". ويعد ابن زاكور الفاسي من أشهر أعلام المغرب خلال القرن الثاني عشر الهجري، وقد تميز بموسوعية معرفية جعلته يتميز في العديد من العلوم منها علم النحو.

ويتناول هذا البحث قضية التأويل النحوي في شرح ابن زاكور الفاسي لحماسة أبي تمام. ومن هنا فإنه ينطلق من إشكالية ترتبط بمدى مساهمة كتب الشروح الشعرية في الجانب النحوي بشكل عام، والتأويل النحوي بشكل خاص. ويمكن تلخيص إشكالية هذا البحث في الأسئلة التالية: ما التأويل النحوي؟ وما أسبابه؟ وما مظاهره وآلياته في شرح ابن زاكور الفاسي لحماسة أبي تمام؟ وهل كانت مساهمة ابن زاكور نظرية أم تطبيقية أم هما معا؟ وهل قدّم شيئا جديدا حول هذه القضية أم اكتفى بالنقل من النحاة السابقين؟

ولقد تطرقت العديد من الدراسات لموضوع التأويل النحوي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، ولكني لم أقف على أي بحث تعرض للتأويل النحوي في شروح ابن زاكور الفاسي بشكل عام، وشرحه للحماسة بشكل خاص. ومن أهم الدراسات التي وقفت عليها:

- الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٩٨٤ م. وقد قسم هذا العمل إلى أربعة أبواب تطرق الباب الأول إلى التأويل عند النحويين قديما وحديثا، وتطرقت الأبواب الثلاثة الأخرى إلى مظاهر التأويل المختلفة في القرآن الكريم، ومنها الحذف والحمل على المعنى والزيادة والتضمين.

- العلوي، محمد، إليات التأويل عند النحاة من خلال نظرية العامل ومفهوم التقدير، مقاربات، مجلة العلوم الإنسانية، المغرب ع٧، مج٤، ٢٠١١م. ركز هذا البحث على مفهوم التقدير النحوي باعتباره آلية أساسية من آليات التأويل النحوي في البنيات التركيبية المخالفة للأصل والقواعد.
- الجاسم، محمود حسن، التأويل في العربية بين القدم والحديث، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع٢٩، شتنبر ٢٠١٢م. ركز هذا البحث على تحرير مصطلح التأويل لغة واصطلاحاً، كما ناقش باختصار التأويل في الدرس النحوي ومظاهره.
- التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين، كاظم فاخر حاجم، مجلة دراسات البصرة، السنة ١١، ع٢٢، ٢٠١٦م. ضم هذا البحث ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى التأويل عند النحويين، وتعرض للتأويل بتعلق شبه الجملة، والتأويل في التضمين النحوي. وتطرق المبحث الثاني إلى التأويل عند البيانين وتحدث عن العدول البياني وتقدير المحذوف. أما المبحث الثالث فتطرق إلى التأويل عند المفسرين ومفهومه في العصر الحديث.
- التأويل:أسبابه ووسائله في النحو العربي، سماسم بسيوني مطر، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، ع٣٢، ٢٠١٧م. توزع هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى تعريف التأويل وغاياته وموقف النحاة منه، وتطرق المبحث الثاني إلى أسباب التأويل النحوي ومنها العامل النحوي، وتعدد الأوجه الإعرابية، والخلاف النحوي. أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى وسائل التأويل النحوي، ومنها الشذوذ والضرورة والحذف والتقدير والزيادة والتضمين.
- التأويل النحوي عند ابن جني في (الفسر) شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، عبد الغني الأدبي وسعيد آل موسى، مجلة لساننا، مج٩، ع٢، ٢٠١٩م. وهذا عمل تطبيقي رصد فيه الباحث مظاهر التأويل النحوي في شرح ابن جني على ديوان المتنبي، وقد حصرها في المظاهر التالية: التأويل بالحذف، والتأويل بالزيادة، والتأويل بالتضمين، والتأويل بالحمل على المعنى.

التأويل النحوي

يرتبط التأويل في المعاجم العربية بعدة دلالات أهمها الرجوع والرد إلى الأصل، والتدبير والتقدير والتفسير، فقد جاء في لسان العرب "آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع.. وأوّل الكلام وتأوله دبره وقدره، وأوّله وتأوله فسّره" (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ج ١٣: ٣٢). ويختلف مفهوم التأويل اصطلاحاً من حقل معرفي إلى آخر، ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى اللغوي أي إرجاع ورد شيء إلى شيء آخر. والذي يهتم هذا البحث هو مفهوم التأويل في علم النحو. وإذا كان النحاة القدامى لم يقدموا تعريفاً واضحاً للتأويل النحوي، فإن الدارسين المحدثين عادوا إلى أعمال النحاة وعرفوا التأويل النحوي بأنه حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر، وذلك من أجل المعنى وصحته، ومن أجل الأصل النحوي (الحموز، ١٩٨٤م: ج ١: ١٧) أي خلق الانسجام بين أساليب اللغة وقواعد وأصول النحو. وقد عُرف التأويل في كتب النحاة بعدة مصطلحات منها التخريج والحمل والتوجيه والتقدير والوجه وغير ذلك (الحموز، ١٩٨٤م: ج ١: ١٧ وما بعدها).

وقد ارتبط التأويل النحوي بتوجيه النص ليوافق القاعدة النحوية، فإذا خالف النص القاعدة يلجأ النحاة للتأويل من أجل تعليل ذلك وتوجيهه الوجهة التي تخلق الانسجام بين النص والأصول والقواعد، ولذلك قال أبو حيان إنَّ التأويل "إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول" (السيوطي، ١٩٨٩م: ١٣٠-١٣١). فالجادة مصطلح يشير إلى الكلام الموافق لكلام العرب الفصحاء أصحاب السليقة، والموافق لقواعد وأصول هذا الكلام كما تقرر عند النحاة. وهكذا يظهر أن هناك علاقة تجمع بين التأويل النحوي والسياق الذي يخالف الأصول النحوية والقواعد، لأنه سياق يفرض التأويل لرده إلى أصله، وهذا يعني أن التأويل النحوي يتموقع بين سياقين: الأول منهما يمثل منطلق التأويل وسببه، والثاني يمثل هدف التأويل وغايته. والفرق بين السياقين هو أن الأول مخالف للأصول والقواعد، والثاني موافق لها، وتمثل هذه الترسمة هذا الأمر:

السياق ١ (سياق على غير الجادة) ← التأويل وآلياته ← السياق ٢ (سياق على الجادة)

أما بالنسبة لأسباب التأويل النحوي فهناك من يجمعها في سببين: أولهما عدم صدق القاعدة على بعض ما يسمع، وثانيهما حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد (حسان، ٢٠٠٠م: ١٤٨)، وهكذا جاء التأويل للحفاظ على اطراد القواعد واتساقها، فهو يحاول تضيق الهوة بين القاعدة والنص المخالف لها. وكان البصريون أكثر تأويلاً لأنهم ضيقوا السماع، أي ضيقوا السياقات الممكنة فضائق قواعدهم فاحتاجوا لتأويل ما يخالف تلك القواعد. أما الكوفيون فتوسعوا في السماع فتوسعت قواعدهم، لتوسعهم في السياقات اللغوية، وبذلك قلّت حاجتهم للتأويل. وكان الاستشهاد بالشعر وما فيه من ضرورات عاملاً من عوامل الحاجة للتأويل، حيث إن الشعر سياق لغوي يجوز فيه ما لا يجوز في النثر، مما قد يخالف القواعد فيحتاج حينئذ للتأويل. كما أن فكرة العامل في النحو العربي لها علاقة وثيقة بظاهرة التأويل، لأن البحث عن العامل دفع النحاة إلى التقدير الذي يعد آلية تأويلية مهمة وأساسية لاتساق العلاقة بين النص والأصول والقواعد النحوية. وعموماً يرتبط التأويل بسياقات لغوية مخالفة للأصول والقواعد، وستتطرق الباحثة الأربعة الموالية إلى رصد السياقات التي فرضت التأويل في شرح ابن زكور للحماسة، ورصد الآليات التأويلية التي اعتمدها في تأويله.

المبحث الأول: سياق الحذف وتأويله

الحذف في اللغة هو الإسقاط و القطع (الجوهرى، ١٩٨٧م: ج٨: ١٣٤١)، وفي الاصطلاح النحوي هو إسقاط إحدى مكونات التركيب، وهذه المكونات المحذوفة يُقدر وجودها من أجل سلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد. ويذكر ابن هشام أنّ النحوي ينظر في الحذف إذا اقتضت الصناعة تقدير المحذوف كأن "يجد خبراً بدون مبتدئ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً أو معمولاً بدون عامل" (ابن هشام، ١٩٨٥م: ٨٥٣). وظاهرة الحذف شائعة في اللغة العربية، فالعرب قد تحذف بعض عناصر الجملة، وقد تحذف الجملة، وكل ذلك لدليل يساعد على تقدير المحذوف اعتماداً على المقال أو المقام، مع أمن اللبس وتحقيق الفائدة. وإذا كان الحذف كما يقول الزركشي خلاف الأصل (الزركشي، ١٩٥٧م: ج٣: ١٠٤) فإنه يحتاج إلى آلية تأويلية ترد السياق الذي جاء فيه إلى أصله، وهذه الآلية هي آلية التقدير.

إن التقدير في اللغة من قدر الشيء وقدره، وهو "أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته. فالقدر: مبلغ كل شيء. يقال: قدره كذا، أي مبلغه" (ابن فارس، ١٩٧٩م: ج ٥: ٦٢). أما في الاصطلاح النحوي فهناك من يعرفه بأنه "حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء" (الملخ، ٢٠٠٠م: ١١٥)، وهذا يؤكد أن التقدير مرتبط بالحذف، فكل عنصر تركيبى محذوف يحتاج إلى التقدير لكي تكتمل بنية الجملة، وتعود إلى أصلها لفظاً ومعنى. وبذلك يمكن القول إن التقدير هو استعادة عنصر تركيبى محذوف من السياق من أجل تعليل التركيب ورده إلى أصله، أو لتصحيح المعنى وتوضيحه، وفي ذلك يقول الكفوي: "والتقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يأتي التقدير لتوضيح المعنى" (الكفوي، ١٩٩٨م: ٢٨٤). وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التقدير له بعد كمي، كما أن مجال إجراءاته واسع جداً وغير منضبط بشكل دقيق رغم وجود بعض الضوابط التي ذكرها النحاة (أبو المكارم، ٢٠٠٨م: ٢٠٦ وما بعدها)، ولذلك اختلف المحدثون حوله بين مؤيد ومعارض، فمن المؤيدين علي النجدي ناصف وداود عبده وطاهر سليمان حمودة وعبده الراجحي. ومن المعارضين إبراهيم مصطفى وعبد الرحمن أيوب وإبراهيم السامرائي وشوقي ضيف وتمام حسان، وتجدر الإشارة إلى أن معارضة هؤلاء للتقدير ناتجة عن معارضتهم لنظرية العامل، إذ إن البحث عن العامل يفرض التقدير (الملخ، ٢٠٠٠م: ١٢٤). وللتقدير صور كثيرة، وقد أشار ابن زاكور إلى كثير من هذه الصور، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

١. حذف الاسم

أ. حذف المبتدأ

المبتدأ هو الركن الأول في الجملة الاسمية الذي ترتبط به فائدة الخبر، وحذفه يعتبر مخالفة للأصل تحتاج للتأويل من أجل رجوع البنية إلى أصلها. وقد كان ابن زاكور مدركاً لهذا الأمر حيث كان يقدر المبتدأ المحذوف كلما وجد خبراً، ومثال ذلك قول الأبيرد اليربوعي:

ولمَّا نَعَى النَّسَاعِي بُرَيْدًا تَعَوَّلَتْ // *** // بِي الْأَرْضِ فَرَطَ الْحُزْنَ وَأَنْقَطَعَ الظُّهُرُ
عَسَاكِرُ تَعَشَى النَّفْسَ حَتَّى كَأَنِّي // *** // أَخُو سَكْرَةٍ دَارَتْ بِهَامَتِهِ الخَمْرُ

فالشاعر في البيت الأول أظهر حزنه الشديد لما علم بموت أخيه" فذكر أنّ الأرض تعولت به، أي تحير من تلون الأرض في عينيه وانقطع ظهره، أي ذهب قوته من أجل فرط الحزن" (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ٢ : ١٨٧)، ثم جاء البيت الثاني على تقدير سؤال عن مقدار حزنه، فأجاب بجملة استثنائية ولكن المبتدأ محذوف، فقد أعرب ابن زكور كلمة "عساكر" في أول البيت الثاني خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "حزني" فالتقدير حزني عساكر تغشى النفس. إنّ كلمة عساكر جاءت مرفوعة وهذا يعني أنّها من المرفوعات، وكان لابد من تعليل هذا الرفع وتأويله، عن طريق رد التركيب إلى أصله، فكان تقدير المبتدأ المحذوف هو آلية ذلك عند ابن زكور. ونفترض أن ابن زكور قد تساءل عن سبب رفع عساكر، فطرح احتمالات الرفع الممكنة كالفاعلية والنيابة عن الفاعل والابتداء والخبرية، فاهتدى أنّ التوجيه السليم هو الرفع على الخبرية، وهذا قاده إلى تقدير المبتدأ المحذوف. ويظهر أنّ التأويل في هذا البيت ساعد على الوقوف على دلالاته، وبذلك يمكن القول إنّ التأويل النحوي يخدم النحو وقواعده كما يخدم الدلالة.

ب. حذف الخبر

إنّ الخبر هو الجزء المتمم للفائدة، ولذلك لا يحذف كثيراً، وقد يحذف جوازا أو وجوبا (ابن هشام، دت: ج ١ : ٢١٧). فإذا كان الحذف الواجب مرتبطاً بمواطن محددة نص عليها النحاة، فإن الحذف الجائز يرتبط بالسياق ووجود دليل على الخبر، ومن أمثلة حذف الخبر وجوبا خبر "العمرک"، ومثاله ما جاء في قول أحد الشعراء:

لَعَمْرُكَ ما مِيعادُ عَيْنَيْكَ والبُكا//****//إِبداءٍ إِلَّا أَنْ تَهْبَبَ جُنُوبُ

فقوله "العمرک" بمعنى حياتك ودينك، وهو حسب ابن زكور مبتدأ خبره واجب الحذف تقديره قسمي، فالتقدير حياتك قسمي (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ٣ : ١٧). لقد وجد ابن زكور نفسه أمام كلمة مرفوعة، فكان لابد من أن يسند لها موقعا إعرابيا مما يُسند للمرفوعات، ولكن التركيب السطحي الظاهر لم يسعفه، فاحتاج للتأويل وقد سلك مسلك التقدير من أجل تأويل هذا التركيب وردّه إلى أصله. وقد ترجح له أن "العمرک" مرفوع على الابتداء، وهذا جعله يقدر الخبر المحذوف.

ج. حذف المفعول به

يدخل حذف المفعول به ضمن حذف الفضلات، والفضلة هي ما دون المسند والمسند إليه، أي مازاد عن الفعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، وما زاد عن المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، و يرتبط حذف المفعول به بأغراض منها "الاختصار والاحتقار والتعميم" (الزركشي، ١٩٥٧م: ج ٣: ١٦٣ و ١٦٤). ومن أمثلة ذلك في شرح ابن زكور قول جابر بن رألان السنبيسي:

وَأَيُّ نَنَائِيَا الْمَجْدِ لَمْ نَطَّلِعْ لَهَا//***//وَأَنْتُمْ غِيْضَابٌ تَحْرَقُونَ عَلَيْنَا

إن الفعل "تحرقون" في الشطر الثاني فعل متعد يحتاج للمفعول به، وقد قدره ابن زكور بالنيوب، واستشهد بشطر بيت من قول عامر بن ثقيف، وهو قوله: "نيوبهم علينا يحرقونا". فالفعل حرق يرتبط بالأنياب والأسنان عموماً، وهذا ما يؤكد المثل الذي استشهد به ابن زكور، وهو قولهم "حرق عليه الأرم" فالأرم بضم الهمزة وفتح الراء مشددة بزنة رجع أي الأسنان (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ٥٥٧). إن وجود الفعل المتعدي "تحرق" في التركيب يطرح السؤال "ماذا تحرق؟" فلا بد من الإجابة عن هذا السؤال ليوافق التركيب نمط الجملة الفعلية التي يتعدى مفعولها، ولتظهر دلالة البيت ومقصود الشاعر، وهذا ما دفع ابن زكور للبحث عن المفعول به، ولكن التركيب الظاهر لم يقدم له شيئاً، فأول التركيب بالتقدير، حيث قدر المفعول به بالنيوب، لتصبح الجملة: "تحرقون علينا النيوبا أو الأنيابا". وبذلك اعتمد ابن زكور على التقدير من أجل تأويل التركيب ورده إلى أصله بتقدير وذكر عنصره المحذوف، مما ساهم في توضيح الدلالة، وساهم في صحة النحو.

٢. حذف الفعل

يحذف الفعل في عدة سياقات تركيبية، ويحتاج إلى تأويل ذلك في حالات كثيرة، منها تأويل وجود أثر إعرابي لا يرتبط بأحد العوامل، فيقدر النحاة عاملاً يفسر ذلك الأثر الإعرابي، لأن أصولهم النحوية تقرر أن كل معمول له عامل، كما في أساليب الإغراء والتحذير والاختصاص والنداء والمفعول المطلق. فالنصب علامة إعرابية تدل على المفعولية أو الشبه بالمفعولية لفظاً أو معنى، وهذا يدفع إلى تأويل النصب في هذه الأساليب بتقدير الفعل، لتعود بذلك الجملة إلى أصلها ونمطها التركيبي الأصلي،

فمثلاً: النار = احذر النار، والحق = الزم الحق، وشكرا = أشكرك شكرا. وقد تطرق ابن زاكور لهذا النوع من سياقات الحذف والتقدير في مواضع كثيرة منها:

أ. حذف فعل الدم، كما في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

لِحَا اللّٰه جَزْمًا كَلَّمَا دَرَّ شَارِقٌ // *** // أُوجُوهُ كِلَابٍ هَارِشَتْ فَارْزَأَتْ

لقد أعرب ابن زاكور قوله "وجوه كلاب" مفعولا به بفعل محذوف تقديره: أذم، أي وجوها لهم كوجوه كلاب (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ١: ١٢٣)، فالنصب اقتضى عاملا ولذلك احتاج للتأويل والتعليل، فكان تقدير فعل أذم تعليلا للنصب، وقد قال المرزوقي إنَّ "وجوه انتصب على الشتم والذم، والعامل فيه فعلٌ مضمَّرٌ وهو أذكر. كأنه شبه وجوههم بوجوه الكلاب في الحالة المذكورة. ويجوز أن يكون انتصابه على البدل من قوله جرماً" (المرزوقي، ٢٠٠٣م: ١١٩). وسواء كان الفعل "أذم" أو "أذكر" فإن النتيجة واحدة، وهي أن هذا الفعل نصب كلمة "وجوه".

ب. حذف فعل النداء: قالت أم ضرار الضبية:

لَا تَبْعَدَنَّ وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ // *** // زَيْنَ الْمَحَافِلِ وَاللَّيْ قَيْصَا

إنَّ نصب "زين" في الشطر الثاني جعل ابن زاكور يتساءل عن السبب والعلة، وهذا يعني أنه طرح عدة احتمالات إعرابية يجمعها باب المنصوبات، وخرج بتزجيج النصب على النداء بفعل محذوف تقديره أذعو أو أنادي، ولذلك قدَّر ياء النداء فقال "التقدير يا زَيْنَ المحافل، أي المجالس ذوات الحفل، أي الجمع الكثير" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ٢٩٣).

ج. حذف فعل الإغراء: قال عمرو بن الإطنابة الأنصاري:

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّتْ وَجَاشَتْ: // *** // مَكَانِكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

شرح ابن زاكور "مكانك" بالزمي مكانك، وقال إنه منصوب على الإغراء (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ١: ١٥١)، وذكر ابن يعيش أن بعض الظروف تنوب عن فعل الأمر، كأسماء الأفعال المتصلة بكاف الخطاب فقالوا "دونك زيدا"، أي: خذه من تحت، و"عندك عمرا"، أي: الزمه من قرب، وقالوا: "مكانك" بمعنى "أثبت". قال الله تعالى: (مكانكم أنتم وشركاؤكم) (يونس: ٢٨)، فأكد الضمير

في مكانكم حيث عطف عليه "الشركاء"، فهو كقولك: "أثبتوا أنتم وشركاؤكم" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٣: ٨٥). وقد استشهد ابن يعيش بيت عمرو بن الإطنابة أعلاه، وقال إنَّ جواب مكانك وهو تحمدي أو تستريحي يؤكد أنه في مذهب فعل الأمر لأن الفعل يجزم إذا وقع في جواب الأمر، فكأنه قال. "أثبت تحمدي، أو تستريحي" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٣: ٨٦). ولا يختلف ما ذهب إليه ابن زاكور عما قاله ابن يعيش فالزمي مكانك كآثبتي مكانك، والذي يهم هو أن "مكانك" منصوب بفعل محذوف تقديره الزمي أو أثبتي.

د. حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق: قال الفضل بن العباس بن عُتبة بن أبي لهب:

مَهَلًا بَنِي عَمَّنَا مَهَلًا مَوَالِينَا//***//لَا تَنْبُشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا

وقد قال ابن زاكور إنَّ "مهلا" منصوب بفعل محذوف "وهو أمهلوا أي ارفقوا يابني عمنا يا موالينا في نبش الأمر الذي كان مدفونا بيننا" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ١: ٥٤٨). فابن زاكور قدّر فعل "أمهلوا" وهو العامل في نصب "مهلا" على أنه مفعول مطلق. وقال في شرح قول البعيث بن حريث:

مَعَاذَ إِلَهِي أَنْ تَكُونَ كَظَبِيَّةٍ//***//وَلَا دُمِيَّةٍ وَلَا عَقِيلَةَ رَزَبٍ

"انتصب" معاذ إلهي "على المصدر بفعل محذوف، فإن التقدير: أعوذ بالله معاذًا" (ابن زاكور،

٢٠١٣م: ج ٢: ٣٧١).

٣. حذف الحرف

إنَّ الحروف تأتي في الكلام لغاية، وهي ضرب من الاختصار كما نقل ابن جني، ومنه فإن حذفها مخالف للأصل وليس بالقياس (ابن جني، دت: ج ٢: ٢٧٥)، وهذا يعني أن أي سياق تم فيه حذف حرف يحتاج إلى التأويل لينسجم مع الأصل والقياس. وقد أشار ابن زاكور كثيرا إلى حذف الحروف معتمدا على التقدير لتأويل هذا الحذف، ومن ذلك:

أ. حذف ربّ: تعد ربّ من أكثر حروف الجر حذفًا في الكلام، وأمثلتها كثيرة في شرح ابن زاكور، ومنها ما قاله صخر أخو الخنساء بنت عمرو بن الشريد:

وَلَا تَمَّةٌ هَبَّتْ بِلَيْلٍ تُلُومِنِي//***//أَلَا لَا تُلُومِنِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا

إنّ الجر في قوله "ولائمة" يستدعي أن الكلمة تدخل في باب المحرورات، وهي المحرور بالحرف والمحرور بالإضافة والمحرور بالتبعية. ولكن التركيب الظاهر لا يدعم الجر، وهذا يعني أن هذا التركيب يحتاج للتأويل، وهذا ما سلكه ابن زكور في تعليل جر "لائمة" حيث اعتمد على آلية التقدير فقال إن "لائمة" محرورة بحرف الجر "رب" المحذوف (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ٣٤١)، وقد اختاره دون غيره من حروف الجر لأنه هو الذي يناسب توجيهه لإعراب لفظ "لائمة" فقد أعربه مبتدأ، والجملة بعده خبره. فلائمة إذن مبتدأ محرور بحرف الجر "رب" المحذوف، ويُستبعد أن يكون محرورا بغير رب، لأن جر المبتدأ لفظا يكون إما بالباء أو من أو رب. فالباء تجر المبتدأ لفظا إذا كان كلمة "حسبك" كقولنا "بحسبك الله". وتجر "من" المبتدأ لفظا إذا كان نكرة مسبوقه بنفي أو استفهام، وتجر "رب" المبتدأ لفظا إذا كان نكرة لفظا أو معنى. والملاحظ أن السياق لا يلائم الجر بالباء ولا بمن، ولذلك وجّه ابن زكور التقدير إلى ربّ.

ب. حذف إلى: قال أبي بن سلمى بن ربيعة:

رَأَى أَرْبَا سَنَحَتْ بِالْفُضَا // *** //، فَبَادَرَهَا وَلِحَاتِ الْحَمْرِ

لقد أكد ابن زكور أن الفعل "بادر" يتعدى بإلى لا بنفسه، فالأصل أن يقول الشاعر: "فبادرها إلى ولحات" ولكنه حذف "إلى" لضرورة النظم، وأوصل الفعل بنفسه، فأصبحت "ولحات" منصوبة على نزع الخافض (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ٢٥٤)، وهي منصوبة بالكسرة النائية عن الفتحة لأنها من الجمع المؤنث السالم. وقد قال سيبويه "لما حذفوا حرف الجر عمل الفعل" (سيبويه، ١٩٨٨م: ج ١: ٣٨)، وهذا يعني أن وجود حرف الجر يمنع وصول أثر الفعل إلى معموله، فإذا حذف حرف الجر وصل أثر العامل إلى المعمول.

ج. حذف الباء: قال العباس بن مرداس:

وَإِنَّ امْرَأَةً أُعْطِيَ مَعَ السَّيْفِ ضُؤْلَةً // *** // لَقَدْ مَا أَقْرَّ الْحَسْفَ مَا دَامَ يَسْمَعُ

ويرى ابن زكور أن قوله "أقرّ الحسْفَ" أصله "أقر بالخسْف" (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ٦٢٨) فأسقط حرف الجر "الباء" فانتصب الحسْف بنزع الخافض، وهذا يعني أن "أقر" فعل لازم لا يتعدى

بنفسه، بل يتعدى بالحرف، وإذا حذف حرف الجر أصبح مجروره منصوبا، وفي ذلك يقول ابن مالك (ابن عقيل، ١٩٨٠م: ج ٢: ١٤٩):

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ // *** // وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ

وخلاصة القول إن سياق الحذف يشمل حذف الأسماء والأفعال والحروف، ومادام الحذف مخالفا للأصل فلا بد من تأويله، وهذا ما ظهر في شرح ابن زكور حيث كان دائما يؤول سياقات الحذف المختلفة معتمدا على آلية التقدير. وإذا كان الحذف ظاهرة تفرض التأويل، فإن زيادة العناصر التركيبية في سياق ما يفرض كذلك التأويل. فما هي مظاهر سياق الزيادة وآلية تأويله في شرح ابن زكور؟

المبحث الثاني: سياق الزيادة وتأويله

تجدد الإشارة في البداية إلى أن قضية الزيادة النحوية أثارت جدلا واسعا في التراث اللغوي العربي، حيث اختلف العلماء حول هذه القضية خاصة عندما يتعلق الأمر بالزيادة في القرآن الكريم، فهناك من يقر بهذه الزيادة، وهناك من ينكر وقوعها في القرآن الكريم، ويقر بوجودها في اللغة العربية فقط. وهذا الاختلاف يعود لأمرين: الأول هو أن مفهوم الزيادة عند البعض مرتبط باللغو وهو نقص، فيجب تنزيه كلام الله تعالى عن اللغو والنقص. والأمر الثاني هو أن الزيادة تخالف الإيجاز، فإذا كان الإيجاز من مميزات اللغة العربية التي يفتخر بها، فإن الزيادة مخالفة لهذه الميزة. ولا يتسع المجال للتفصيل في هذه القضية، ولعلها تستحق بحثا مستقلا إن شاء الله تعالى.

تدل الزيادة في اللغة على الفضل (ابن فارس، ١٩٧٩م: ج ٣: ٤٠) والنمو (الجوهري، ١٩٨٧م: ج ٢: ٤٨١)، أما في اصطلاح النحاة فيجب أولا التفريق بين الزيادة الصرفية والزيادة النحوية، فالأولى تتعلق بحروف الزيادة العشرة (سألتمونيتها) التي تزداد في الكلمات المفردة، أما الثانية فهي مرتبطة بالجملة أو التركيب النحوي، فهي تعني أن التركيب يضم عنصرا زائدا، يخالف ذكره الأصل، فيحتاج إلى تعليل هذا التركيب، وتأويله من خلال الحكم بزيادة ذلك العنصر، وإخراجه من الكلام مما يؤدي إلى إرجاع التركيب إلى أصله وملاءمته للقواعد وللبنية الأصلية للغة العربية. فالعنصر الزائد كما قال ابن يعيش

هو الذي " يكون دخوله كخروجه من غير إحداثٍ معنى... قولنا: "زائدٌ" ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يزداد لضرب من التأكيد. والتأكيد معنى صحيح" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٥: ٦٤). وقد ورد مفهوم الزيادة عند النحاة قديماً، فشيخ النحاة سيبويه يشير إلى الزيادة فيقول متحدثاً عن حرف الجر "من" وأنها يمكن أن تأتي زائدة، وأن الكلام يظل مستقيماً إذا تم إخراجها والاستغناء عنها: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت "من" كان الكلام حسناً" (سيبويه، ١٩٨٨م: ج ٤: ٢٢٥). ويظهر عند سيبويه أن الزيادة تأتي للتأكيد، وأنها تدل على إضافة عنصر للجملة يمكن إخراجها دون أن يتغير المعنى، وبذلك فهو يقابل الزيادة بالإخراج، ويقابلها باللقاء في موضع آخر فهو يقول متحدثاً عن الباء الزائدة: " وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلي، ولست بذهابٍ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب وكذلك: كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام" (سيبويه، ١٩٨٨م: ج ٤: ٢٢٥)، فاللقاء الباء بمعنى الاستغناء عنها، وإخراجها من الجملة، وذلك لا يؤثر على استقامة الكلام. وقد كان ابن زاكور يشير إلى سياق الزيادة خاصة زيادة الحروف، ومنها:

١. **زيادة الباء:** تزيد الباء في عدة مواضع منها المبتدأ والخبر والفاعل (ابن جني، ٢٠٠٠م: ج ١: ١٤٨)، كما تزيد مع المفعول به، وهو "الغالب عليها. قال الله تعالى: (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (البقرة: ١٩٤)، والمراد - والله أعلم - أيديكم" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٢: ١١٩). وقد أشار ابن زاكور إلى زيادة الباء في قول العباس بن مرداس السلمي:

عَلَيْكَ بِحَارِ الْقَوْمِ عَبْدِ بْنِ حَبْتَرٍ // *** // فَلَا تَرْتَشِدَنَّ إِلَّا وَجَارِكَ رَاشِدُ

فقال إنَّ الباء زائدة للتوكيد في قوله "بجار" فالمعنى الزم جار القوم. وقد زاد التوكيد على الأمر بالباء ما تضمنه قوله في الشطر الثاني " فلا ترشدن، أي لا تصلحن حالك إلا وجارك راشد أي صالح الحال" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ١: ١٦٥). فكلمة "جار" منصوبة في الأصل على المفعولية، ولكنها جُرت بالباء الزائدة، وقد رد ابن زاكور التركيب إلى أصله، معتمداً على

آلية الإخراج، حيث أخرج الباء من التركيب فأصبحت الجملة "عليك جار القوم" بمعنى "الزم جار القوم". وقد تزداد الباء في خبر "ليس" و"ما" لتأكيد النفي "قالوا: "ليس زيد بقائم"، أي: قائما. قال الله تعالى: (أليس الله بكاف عبده)(الزمر: ٣٥)، أي: كافيا عبده" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٥: ٧٨). وتزداد الباء في المبتدأ فيجر لفظا ويرفع محلا، كما في قول يزيد بن قُناة بن عبد شمس:

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْرَمَ كُلِّهَا//***//لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمٌ

فقوله "بحسبك" عند ابن زاكور بمعنى كافيك وهو مبتدأ، والباء فيه زائدة، وخبره في قوله "أن قد سدت" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ٣: ٥٢٣). إنَّ سياق الزيادة المتمثل في زيادة الباء، فرض جر المبتدأ، وهذا الجر يخالف الأصول وقواعد اللغة العربية لأن المعروف أن المبتدأ مرفوع، فإذا جاء مجرورا كان من الضروري تعليل ذلك وتأويله. وقد اعتمد ابن زاكور على آلية الإخراج لرد التركيب إلى أصله وموافقته للقواعد، فأصل الكلام أن يقول "حسبُك أن قد سدت". ويذكر ابن يعيش أنَّ زيادة الباء في "بحسبك" هو الموضوع الوحيد الذي تزداد فيه مع المبتدأ (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٤: ٤٧٧).

٢. زيادة اللام: ترتبط اللام بعدة دلالات حسب السياق الذي ترد فيه، ومنها أن تأتي زائدة للتأكيد والتقوية (ابن هشام، ١٩٨٥م: ٢٨٤)، وقد أشار ابن زاكور إلى زيادة اللام للتأكيد في قول أحد الشعراء:

يُتَرُّ لِعَيْنِي أَنْ أَرَى رَمْلَةَ الْعَضَى//***//إِذَا مَا بَدَتْ يَوْمًا لِعَيْنِي تِلَالُهَا

فأكد في شرحه لهذا البيت على أن فاعل "يقر" هو قوله "أن أرى" ومفعوله هو "عيني" واللام الداخلة عليه للتأكيد فهي لام مؤكدة (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ٣: ١١٩). أي أنها زائدة للتأكيد، فالأصل أن يقول: يقر عيني أن أرى. وقد أشار ابن زاكور إلى دلالة اللام على تقوية العامل لضعفه من جهتين في قول قبيصة بن النضراني:

أَلَا يَا عَيْنُ فَاحْتَفِلِي وَبَنِّي//***//عَلَى قَرْمٍ لِرَيْبِ الدَّهْرِ كَافٍ

فقدّر الشطر الثاني بقوله "ابكي على قرم كاف ريب الزمان، فكافٍ نعت لقرم، وريب الدهر مفعول كافٍ، واللام فيه مقوية للعامل لضعفه من جهتي فرعيته وتأخره" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ٣٢٠) فالفرعية لأنه اسم فاعل، وليس فعلا، والتأخير لأن مفعوله "ريب" سبقه.

٣. زيادة "ما": تزداد "ما" في الكلام على ضربين كافة وغير كافة، فالكافة تكف مدخولها عن أثر العامل، وغير الكافة تكون زائدة ومؤكدة (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٥: ٦٧)، وقد جاء في الكتاب أن "ما" "تكون توكيدا لغوا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم" (سيوييه، ١٩٨٨م: ج ٤: ٢٢١)، فالأصل متى تأتني آتك، وغضبت من غير جرم. ومن أمثلة القرآن الكريم قوله تعالى: (فبما رحمة من الله لنت لهم) (آل عمران: ١٥٩). وقد أشار ابن زاكور إلى زيادة "ما" وهو يشرح قول فاطمة بنت الأحجم:

كُلُّ ما حَيٍّ وَإِنْ أَمُرُوا//***//وَأَرِدُوا الحَوْضَ الَّذِي وَرَدُوا

ويظهر أن الأصل في قوله "كل ما حي" هو "كل حي" وهذا يعني أن وجود "ما" في هذا السياق مخالف للأصل ويحتاج للتأويل، وقد أدرك ابن زاكور هذا الأمر، وأول التركيب بإخراج وإسقاط الزائد، وقال إنَّ "لفظ "ما" بعد "كل" زائدة للتوكيد" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ١٣٢).

٤. زيادة رُبِّ: اختلف العلماء حول زيادة رب فهناك من يقول إنها زائدة، وهناك من يرى أنها غير زائدة لأنها تدل على معنى، والزائد يؤكد فقط ولا يدل على معنى، وجاء في الهمع للسيوطي أن الأصح فيها أنها زائدة في الإعراب لا في المعنى "وإن كانت تدل على معنى لأن الزائد منه ما لا يتغير المعنى بزواله، وهو الزائد للتوكيد، ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تحطّي العامل إليه كقولهم جئت بلا زاد فإن النحاة قالوا لا زائدة ولو أزيلت لتغير المعنى" (السيوطي، ١٩٩٨م: ج ٢: ٤٣٦). وقد أكد السيوطي على زيادة "رب" بأن محل مجرورها يتغير حسب العامل بعدها "فهو نصب في نحو رُب رجل صالح لقيت، ورفع في نحو رُب رجل عندي" (السيوطي، ١٩٩٨م: ج ٢: ٤٣٦). وتزداد رُب في المبتدأ فتجره لفظا، ويرفع محلا، وقد أشار ابن زاكور إلى ذلك، فقال في قول أحد الرُّجَّاز:

إنك لاق غموماً. وسيبويه لا يرى زيادة من في الواجب، فطريقته في مثله أنه صفة لمحذوف، كأنه قال: إنك لاق ما شئت من غموم" (المرزوقي، ٢٠٠٣م: ٨٦٩).

ويمكن القول في ختام هذا المبحث إنَّ تأويل سياق الزيادة أقل حضوراً في شرح ابن زكور من تأويل سياق الحذف، ويرجع ذلك إلى أنَّ ظاهرة الحذف في اللغة أوسع وأكثر انتشاراً من ظاهرة الزيادة، فالحذف يشمل الحروف والأسماء والجمل، أما الزيادة فتختص بالحروف أكثر من غيرها. وإذا كان تأويل سياق الزيادة يعتمد على إخراج العنصر الزائد والاستغناء عنه، وتأويل سياق الحذف يعتمد على تقدير العنصر المحذوف، فما هي الآلية التأويلية التي اعتمدها ابن زكور عند التعرض إلى سياقات لغوية أخرى؟

المبحث الثالث: التضمين

التضمين في اللغة بمعنى الإيداع أي جعل الشيء في الشيء، من ذلك "قولهم: ضمنت الشيء، إذا جعلته في وعائه" (ابن فارس، ١٩٧٩م: ج٣: ٣٧٢)، فكل "شيء جعلته في وعاء فقد ضمنتُه إياه" (الجوهري، ١٩٨٧م: ج٦: ٢١٥٥). أما في الاصطلاح فيختلف التضمين من فرع معرني لآخر، والذي يهم هذا البحث فهو التضمين النحوي، وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين (ابن هشام، ١٩٨٥م: ٨٩٧). ويشمل التضمين في شرح ابن زكور أغلب صور التضمين المعروفة، فهناك تضمين في الحروف وفي الأفعال:

١. التضمين في الحروف

لقد اختلف العلماء في تضمين الحروف، والخلاصة أن هناك من يرى أن الحروف تنوب عن بعضها البعض، أي أن الحرف يتضمن معنى حرف آخر، وهناك من يرى أن الحروف لا تنوب عن بعضها البعض، وما جاء من ذلك ناتج عن تضمين الفعل معنى فعل آخر، فيتعدى الأول بما يتعدى الثاني، ويقول ابن جنبي في ذلك: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله - عز اسمه: أُجِلَّ

(لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) (البقرة: ١٨٦)، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ "إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ "إلى" مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه" (ابن جني، دت: ج ٢: ٣١٠). وابن جني وإن كان يقر بنبابة حرف عن آخر فإنه لا يرى أن الأمر مطرد ومقيس، لأن من لازم ذلك أن يصح منك أن تقول مثلاً "سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه" (ابن جني، دت: ج ٢: ٣١٠). ومن صور تضمين الحروف في شرح ابن زكور تضمين الحرف معنى حرف آخر، وتضمين الحرف معنى الاسم:

أ. **تضمين حرف معنى حرف آخر:** أشار ابن زكور إلى هذا النوع من التضمين في العديد من المواضع منها:

● **الباء بمعنى من:** اختلف العلماء في دلالة الباء على التبعض فقد أثبت ذلك "الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون" (ابن هشام، ١٩٨٥م: ١٤٣)، ومنه قول الله تعالى ﴿عِينَا يَشْرَبْ بِمَا عْبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦) أي يشربون منها. وهناك من أنكر هذه الدلالة فابن هشام يرى أن الباء للإصاق (ابن هشام، ١٩٨٥م: ١٤٣). كما في قوله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٧). والخلاصة أنّ الباء تنوب عن "من"، وتأتي للتبعض عند كثير من العلماء، ومنهم ابن زكور، ومثال ذلك قول أحد الشعراء:

لو كانَ حَوْضُ حِمَارٍ ما شَرِبْتُ بِهِ // *** // إِلَّا بِأَذْنِ حِمَارٍ آخِرِ الْأَبْدِ

فالباء في "ما شربت به" بمعنى "من" أي ما شربت منه (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ١٣٧). والمعنى أن الشاعر شرب من حوض المتحدث عنه بدون إذنه احتقاراً له لعدم وجود من ينصره.

● **من بمعنى الباء:** قال المرادي إنّ "من" تأتي موافقة للباء، نحو: ينظرون من طرف خفي، أي بطرف خفي. "كما تقول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف. وهذا قول كوفي" (المرادي، ١٩٩٢م: ٣١٤)، ومثال ذلك في شرح ابن زكور قول كبشة أخت عمرو بن معد يكرب:

ولا تَرِدُوا إِلَّا فُضُولَ نِسَائِكُمْ // *** // إِذَا ارْتَمَلْتَ أَعْقَابُهُنَّ مِنَ الدَّمِّ

فقولها من الدم بمعنى بالدم، فمن هنا بمعنى الباء (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج١: ٤٥٠)، وهذا يتناسب مع قولها ارتملت بمعنى تلطخت، أي تلطخت أعقابهن بالدم لأنهن نساء حَيْض. ويظهر أن ابن زاكور استثمر السياق لتوجيه دلالة "من" فالارتمال بمعنى التلطح يكون بالدم لا منه.

● **على بمعنى في:** قد تأتي "على" بمعنى "في" فتدل على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ (القصص: ١٤)، أي في حين غفلة من أهلها، وكقولك: كان هذا على عهد فلان، تقديره في عهد فلان (الشاطي، ٢٠٠٧م: ج٣: ٦٥١). ومثال ذلك عند ابن زاكور قول أبي كبير الهذلي:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِعْشَمٍ // *** // جَلِدِ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثْقَلِ

فقول الشاعر "سريت على الظلام" حسب ابن زاكور بمعنى سريت في الظلام، فعلى هنا بمعنى في (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج١: ٣٤٠). ويظهر أن توجيه ابن زاكور وتأويله لدلالة "على" في البيت أزال الغموض وكشف المعنى للمخاطب.

ب. **تضمين حرف معنى اسم:** قد أشار ابن زاكور إلى ذلك في قول قطري بن الفجاءة:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً // *** // مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

فقد قال إن الشاعر استعمل "عن" اسماً بمعنى جهة أو جانب فأدخل عليها "من". والتقدير: في حال كون الرماح من جهة يميني مرة ومن جانب أمامي أخرى" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج١: ٤١٢). ف"عن" حرف جر ولا تدخل حروف الجر على بعضها، وقد دخلت "من" على "عن"، وهذا خروج عن القاعدة، مما يستلزم تأويلاً. وقد أول ابن زاكور هذه المسألة مستنداً إلى آلية التضمين فعن هنا حرف جر تضمن معنى اسم وهو جهة أو جانب، وقد أخذ الحرف بذلك بعض خواص الاسم ومنها دخول حروف الجر عليه. وهذا ما يفهم من قول سيبويه إنَّ "على" تأتي بمعنى فوق فتدخل عليها، فقد قال "سمعنا من العرب من يقول: نهضت من عليه، كما تقول: نهضت من فوقه" (سيبويه، ١٩٨٨م: ج٣: ٢٦٨). وهذا ما أكده ابن يعيش في المفصل فعن يأتي اسماً "فيكون بمعنى الجهة، والناحية، فتقول: جلست من عن يمينه، أي: من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حرف الجر

عليه، لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخل على حرفٍ مثله" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج٤: ٥٠٠). ويظهر أنَّ دخول حروف الجر على بعضها يحتاج عند الأكثرين إلى تأويل الحرف الثاني باسم، وهذا داخل في باب التضمين.

٢. التضمين في الأفعال

إنَّ أشهر صور التضمين تكون في الأفعال، ويضم هذا التضمين عدة صور جاء بعضها في شرح ابن زاكور وهي كما يلي:

أ. من اللزوم إلى التعدية بالحرف

قد يكون الفعل لازماً لا يتعدى إلى المفعول، ولكنه في بعض السياقات يتعدى بالحرف، وذلك إذا تضمن معنى فعل آخر يتعدى بحرف، ومثال ذلك في شرح ابن زاكور تضمن "زقا" معنى "حنّ" في قول توبة بن الحمير:

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا // *** // إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

لقد فسر ابن زاكور "زقا" بصاح، فهو من زقا يزقو بالواو كزقي يزقي بالياء، وقال إنه فعل "قاصر(لازم) لا يتعدى بنفسه ولا بالحرف، و عداه الشاعر بـ"إلى" لأنه ضمَّنه معنى الحنين، كأنه يقول "حنّ إليها" والكفيل بفهم هذا قوله "من جانب القبر صائح"، ولو أبقى زقا على معناه(صاح) ما حسُن منه الجمع بينه وبين صائح لركاكة قولنا(صاح صدى صائح من جانب القبر)" (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج٣: ٤١). إنَّ ابن زاكور يستثمر آلية التضمين النحوي من أجل تأويل التركيب ورده إلى أصله ليناسب ويوافق القواعد، فالفعل "زقا" بمعنى صاح لا يتعدى لغيره لا بنفسه ولا بالحرف، وقد عداه الشاعر بحرف الجر "إلى" وهذا يعد خروجاً عن القواعد. ومن أجل ذلك أوَّله ابن زاكور عن طريق التضمين وجعله بمعنى الفعل "حنّ" المتعدي الذي يتعدى بإلى لأنه بمعنى اشتاق، وبهذا التأويل تصبح جملة "زقا إليها" بمعنى "حنّ إليها".

ب. من التعدية بالحرف إلى التعدية بلا حرف: ومثاله "نطق" بمعنى "قال" كما في قول أحد

الشعراء:

فَإِنْ تَنْطِقَنَّ الْهَجْرَ أَوْ تُسْرِفُ الْخَنَا//***//فَإِنَّ الْبُعَاثَ الْأَطْحَلَ اللَّوْنُ يَنْطِقُ

لقد شرح ابن زاكور الهجر بقبيح الكلام، ونطقه أي قوله، والتكلم به، وأشار إلى أن الفعل "تنطقن" أصله "تنطقونن" فهو فعل مسند إلى ضمير الجماعة ومؤكد بنون التوكيد الثقيلة. والملاحظ أن الفعل نطق يتعدى بالحرف وهو الباء، فنقول نطقمت بكذا، ولكن الشاعر عداه بلا حرف، والأصل أن يقول تنطقون بالهجر. وقد علل ابن زاكور هذا الخروج عن القواعد اعتماداً على التضمين فقال إنَّ النطق تضمن معنى القول، ولذلك عداه إلى الهجر بلا حرف، لأنَّ القول يتعدى بلا حرف، وعليه فإنَّ الأصل في الجملة "تنطقون بالهجر"، ثم أصبحت تنطقون الهجر أي تقولونه (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج٣: ٥٦٠).

ج. من التعدية بحرف إلى التعدية بحرف آخر

جاء في الخصائص لابن جني قوله: "اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه" (ابن جني، دت، ج٢: ٣١٠)، ومثال ذلك عند ابن زاكور قول امرأة من طيء وهي عاصمة البولانية:

قَيْلٌ لِيَأْمُ إِنَّ ظَفِرْنَا عَلَيْهِمْ//***//وَإِنْ يَعْلبُونَا يُوجِدُوا شَرَّ غَالِبٍ

لقد لاحظ ابن زاكور أن الشاعرة في قولها "ظفرنا عليهم" عدت الظفر بعلى، وحقه التعدية بالباء، ويعد هذا خروجاً عن الأصل ومخالفة للقواعد، لذلك لجأ ابن زاكور للتأويل من خلال آلية التضمين من أجل تعليل التركيب وردده إلى القواعد، فقال إنَّ ظفرنا بالفاء في معنى ظهرنا بالهاء، لأن الظفر يقوم ظهور عليهم، ولذلك عداه بعلى، وإلا فالظفر يتعدى بالباء دون تضمين (ابن زاكور، ٢٠١٣م: ج٣: ٤٤٦). وقال المرزوقي وهو يشرح هذا البيت: "وقولها إن ظفرنا عليهم عدي ظفرنا تعدية علونا، لأنه في معناه" (المرزوقي، ٢٠٠٣م: ١٠٨٣). ورغم الاختلاف بين ابن زاكور والمرزوقي حول الفعل الذي تضمنه قولها "ظفرنا" فإن المعنى واحد فظهرنا عليهم كعلونا عليهم.

المبحث الرابع: الحمل على المعنى

الحمل على المعنى أو اللفظ هو "أن يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما" (ابن هشام، ١٩٨٥م: ٨٨٤) وقد اعتبر ابن جني الحمل على المعنى من شجاعة العربية مثله مثل الحذف والزيادة والتقدم والتأخير، وقال في فصل خاص إنَّ الحمل على المعنى "قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كثنائث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك" (ابن جني، دت: ج ٢: ٤١٣). وهذا يعني أن السياق اللغوي الذي يفرض التأويل اعتماداً على الحمل على المعنى أو اللفظ هو سياق فيه مخالفة لقاعدة المطابقة النوعية أو العددية. وقد كان ابن زكور يعتمد كثيراً على هذه الآلية التأويلية لرد بعض السياقات إلى أصلها، وتعليل خروجها عن الأصل، ومن ذلك:

١. النعت والمنعوت، جاء ذلك في قول أحد الشعراء في ابن له:

هوى من صخرة صلدٍ // *** // ففُرَّتْ تَحْتَهَا كِبْدُهُ

يلاحظ في قوله "صخرة صلد" أن هناك مخالفة للأصل، وخروجاً عن القاعدة، فصلد نعت حقيقي لصخرة، والأصل في النعت الحقيقي أن يتبع المنعوت في الإعراب والعدد والنوع والتعيين. وقد تبع النعت "صلد" منعوته "صخرة" في كل شيء إلا النوع، فالمنعوت لفظ مؤنث ونعته لفظ مذكر. وقد تأول ابن زكور هذا التركيب اعتماداً على آلية الحمل على المعنى، فحمل الصخرة وهي مؤنث على معنى الحجر، وقال إنَّ الشاعر نعت صخرة وهي مؤنث بصلد لأنها في معنى حجر صلب (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ٢: ١٢٥). ويظهر أن علاقة التبعية بين النعت ومنعوته هي التي فرضت التأويل في هذا البيت، وهي علاقة قائمة بينهما "لأنهما كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ج ٢: ٢٤٤).

٢. المبتدأ والخبر: قال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

وَأَنْفَدَ قَادِحَاكَ سَوَادَ قَلْبِي // *** // فَأَنْتِ عَلَيَّ مَا عِشْنَا أَمِيرُ

إنّ جملة "فأنت..أمير" جملة اسمية من مبتدأ وخبر، ومعروف أن الخبر يطابق المبتدأ عددا ونوعا، وهما هنا قد تطابقا عددا ولكنهما اختلفا نوعا، فالمبتدأ مؤنث والخبر مذكر. وكان حقه أن يقول "فأنت أميرة" فمنعته القافية. إنّ عدم التطابق بين المبتدأ والخبر يعد خروجاً عن القاعدة، ومخالفة للأصل، مما يستدعي التأويل مراعاة لأصل القاعدة، وقد أوّل ابن زكّور هذا التركيب اعتماداً على الحمل على المعنى، فقال إنّ الشاعر "قال "أمير" وإن كان المبتدأ ضمير المؤنث باعتبار الشخص" (ابن زكّور، ٢٠١٣م: ج٣: ٨٧)، وكأنه قال شخصك أمير، وهكذا يعود التركيب إلى الجادة، ويوافق القواعد النحوية اعتماداً على التأويل.

٣. الفعل والفاعل

يتطابق الفعل والفاعل في النوع فنقول جاء الرجل، وجاءت المرأة، فإذا اختلفت هذه المطابقة فإن ذلك يعد خروجاً عن الأصل ومخالفة للقواعد مما يستدعي التأويل، وقد اختلفت المطابقة في قول المساور بن هند يهجو بني أسد:

أَوْلَيْكَ أُمَّتُوا جُوعًا وَخَوْفًا//***//وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

حيث يلاحظ وجود خروج عن القواعد في قول الشاعر "جاعت بنو أسد وخافوا"، فبنو أسد فاعل جاءت، والفاعل يطابق الفعل في النوع، فحقه أن يقول جاع بنو أسد بالتذكير تطابقاً مع الفاعل المذكور (بنو أسد). وهناك مخالفة أخرى لقاعدة المطابقة في الفعل المعطوف على جاءت، فقد قال "خافوا" بدل خافت. وقد علل ابن زكّور هذا الخروج عن القواعد وأوله اعتماداً على الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، فقال إنّ قول الشاعر "جاعت" باعتبار القبيلة، وخافوا باعتبار أفراد رجالها" (ابن زكّور، ٢٠١٣م: ج٣: ٥٤٧). فبنو أسد مذكر في اللفظ ولكنه اعتبره مؤنثاً ذهاباً به إلى معنى القبيلة، فجاز أن يكون فعله بقاء التأنيث، أما في خافوا فقد حمل "بنو أسد" على لفظه، ولو حمّله على معناه لقال خافت.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفعل لا يتطابق عدداً مع فاعله الظاهر بل يلزم الفعل الأفراد سواء كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو جمعاً، فنقول جاء الرجل وجاء الرجلان وجاء الرجال. وهناك من العرب من

يلحق الفعل الألف والواو على أنها حروف دوال كثناء التأنيث لا ضمائر وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، فيقولون دخلا الولدان ودخلوا الأولاد (السيوطي، ١٩٩٨م: ج ١: ٥٧٨).

٤. اسم الإشارة والمشار إليه

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين "قسم يجب أن يُلاحظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد، أو مثنى، أو جمع...، مع مراعاة التذكير، والتأنيث، والعقل، وعدمه في كل ذلك" (عباس حسن، دت: ج ١: ٣٢١). وهذا يعني المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه، فإذا اختلفت هذه المطابقة في سياق ما، فإنه يعتبر انزياحا وخروجاً عن الأصول والقواعد، مما يفرض التأويل. وقد اختلفت المطابقة في النوع بين اسم الإشارة والمشار إليه في قول رويشد بن كبش الطائي:

يا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُرْجِي مَطِيَّتَهُ//***//سائِلُ بَيْتِي أَسَدٍ، ما هَذِهِ الصَّوْتُ؟

فقد لاحظ ابن زكور أنّ قول الشاعر "هذه الصوت" يفتقد للانسجام والملاءمة بين اسم الإشارة (هذه) والمشار إليه (الصوت) فالأول مؤنث والثاني مذكر، وهذا يعد خروجاً عن القواعد، ومخالفة للأصل، ولذلك احتاج هذا التركيب للتأويل، وقد اعتمد ابن زكور في تأويله على الحمل على المعنى حيث حمل الصوت على معنى الصحيحة، فقال إنّ الشاعر أشار للصوت "بمذه مع أنه مذكر لفظاً لأنه في معنى الصحيحة" (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ١٢٨). وذكر ابن جني أنّ "تذكير المؤنث واسع جداً، لأنه ردّ فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب" (ابن جني، دت: ج ٢: ٤١٨)، أي أن التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع، ومع ذلك فقد قدم ابن جني العديد من الأمثلة على تأنيث المذكر منها ما جاء في هذا البيت، فأول الصوت بالاستغاثة، لمناسبة هذه (ابن جني، دت: ج ٢: ٤١٨). ولا فرق بين تأويل ابن جني (الاستغاثة) وتأويل ابن زكور (الصيحة) لأن النتيجة واحدة، وهي المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه.

٥. على مستوى العدد

من المؤكد أنه لا علاقة بين العدد في اللغة وبين الأعداد والأرقام في الواقع، فنحن نستعمل الجمع في خطاب الاحترام للمفرد فنقول سيادتكم. وعموماً يحتاج السياق الذي يضم مخالفة في العدد إلى التأويل، وقد أوّل ابن زكور العديد من السياقات ومنها:

أ. قول جعفر بن عُبلة الحارثي

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدًا//***//جَنِيْبٌ وَجُمْهَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

قال ابن زكور في قوله مع الركب اليمانيين "اليمانون جمع يمان بالألف التي هي عوض من إحدى ياءي النسب، فإن الأصل يميني. ونعت الركب باليمانيين، أي الذاهبين نحو اليمن، باعتبار معنى الركب، فإنه متعدد الأفراد، وإن كان مفردا في اللفظ" (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ٦٤٥). وقد أعرب "اليمانيين" نعتا للركب، ولكنه لاحظ عدم التطابق في العدد بين النعت ومنعوتة، وهذا يعد مخالفة للأصل وخروجاً عن القاعدة، مما يفرض تأويلاً معيناً يجعل هذا التركيب لينسجم مع الأصل ويوافق القواعد. ولذلك أوّل ابن زكور الركب بحمله على المعنى، فهو جمع في المعنى لأنه متعدد الأفراد، وكان الشاعر قال: هوأي مع الأفراد اليمانيين، حملاً للركب على معناه، ولو حملة على لفظه لوجب أن يعتبه بالمفرد ويقول: الركب اليماني أو اليميني حسب الأصل لأن النسبة إلى اليمن يميني. يقول السيرافي: "وأما قولهم شام ويمان وقهام، فالأصل فيه شامي وقهمي ويميني، ثم أسقطوا إحدى ياءي النسبة وعوضوا مكانها ألفاً قبل آخر المنسوب إليه" (السيرافي، ٢٠٠٨م: ج ٤: ٩٧).

ب. قول سنان بن الفحل الطائي

وَقَبْلَكَ رَبِّ خَصْمٍ قَدْ تَمَالَوْا//***//عَلَيَّ فَمَا جَزَعْتُ وَلَا وَتَيْتُ

لقد أعرب ابن زكور جملة "تمالوا علي" صفة لخصم، ويظهر أنّ هناك خروجاً عن القواعد ومخالفة للأصل. فالأصل أنّ الضمير في الجملة الواقعة نعتاً يجب أن يطابق المنعوت نوعاً وعدداً، وهذا غير متحقق في هذا التركيب، فالخصم لفظ مفرد وضميره جمع (واو الجماعة)، ولذلك احتاج التركيب للتأويل، وهذا ما نصح به ابن زكور حيث حمل النعت على معنى الجمع فقال إنّ "مسمى خصم هنا جمع بدليل قوله "تمالوا". فإن التقدير كنت من أفراد خصوم متمالئين عليّ، أي مجتمعين على خصومتي" (ابن زكور، ٢٠١٣م: ج ١: ١٤٣). وشرح التبريزي الخصم بالخصم أي المجادل، وقال إنه "قد يكون للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث والجمع هو المراد هنا" (التبريزي، دت: ج ١: ٢٣١)، ولاشك أنّ ذلك باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ.

الخاتمة

يظهر في نهاية هذا البحث أن التأويل النحوي يأتي نتيجة للسياقات اللغوية المخالفة للقواعد، فكل سياق لغوي مخالف للأصل وخارج عن القواعد والأصول لابد من تأويله ليتحقق الانسجام والتوافق بينه وبين تلك القواعد والأصول النحوية. وتتعدد السياقات اللغوية الموجبة للتأويل النحوي، ويمكن جمعها حسب ما أفرزه هذا البحث في السياقات التالية: سياق الحذف، وسياق الزيادة، وسياق مخالفة قاعدة المطابقة النوعية والعديّة، والسياق الذي يتم فيه وضع عنصر مكان عنصر آخر مما يخلق عدم الانسجام النحوي بين عناصر التركيب. وقد أظهر البحث أن ابن زاكور لم يتناول قضية التأويل النحوي من الناحية النظرية فلم يعرفه ولم يناقش أسبابه وفوائده، بل اكتفى بالجانب التطبيقي وهذا يتناسب مع طبيعة الشروح الشعرية بشكل عام. كما أظهر البحث كذلك أن ابن زاكور اعتمد على عدة آليات تأويلية حسب نوع السياق، فسياق الحذف يُؤول بألية التقدير التي تملأ الفراغ التركيبي، وسياق الزيادة يُؤول بألية الإخراج التي تغير من طبيعة العلاقات بين العناصر التركيبية بما ينسجم مع القواعد والأصول، أما سياق مخالفة المطابقة العددية أو النوعية فيؤول بألية الحمل على المعنى أو الحمل على اللفظ، ويؤول بألية التضمين السياق الذي يتم فيه وضع عنصر تركيبى مكان آخر لتضمنه معناه. وقد ظهر اعتماد ابن زاكور على هذه الآليات المختلفة في تأويله النحوي، وهي آليات تطرقت إليها كتب النحو، واعتمدها النحاة قبل ابن زاكور، وبذلك فهو لم يقدم جديدا على مستوى آليات التأويل، ولكن يُحسب له المجهود التأويلي المتميز على المستوى النحوي رغم أن الشروح الشعرية ليست ميدانا أساسيا لهذا الجانب من علم النحو. وقد ظهر كذلك من خلال البحث أن ابن زاكور لا يعتمد على التأويل النحوي من أجل راب الصدع بين النص والقواعد والأصول فقط بل كذلك من أجل الوقوف على المعنى وإيصاله للقارئ بشكل دقيق، ولأن القارئ لا شك سيتساءل عن السياقات اللغوية المخالفة للقواعد والأصول، وقد تكون سببا في عدم فهمه لمعنى البيت الشعري، وعدم وقوفه على مقصود الشاعر، وبذلك فابن زاكور يتخذ من التأويل النحوي وسيلة وآلية قرائية وإفهامية يتجاوز

بها انزياح النصوص وخروجها عن قواعد الكلام العربي لإظهار دلالتها، وهذا يجعله يجمع في التأويل النحوي بين النحو والدلالة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن الأثير، محمد الدين أبو السعادات، (٤٢٠ هـ)، **البيدع في علم العربية**، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- ابن جنّي، عثمان أبو الفتح، (٢٠٠٠م)، **سر صناعة الإعراب**، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن جنّي، عثمان أبو الفتح، (دت)، **الخصائص**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن زاكور الفاسي، (٢٠١٣م)، **عنوان النفاسة في شرح الحماسة**، ط١، تح: محمد جمالي، عبد الصمد بالخياط، مصطفى الغفيري، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، عبد الله (١٩٨٠م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط٢٠، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث - دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ابن فارس، أحمد، (١٩٧٩م)، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار الفكر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (٤١٤ هـ)، **لسان العرب**، ط٣، بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، جمال الدين، (١٩٨٥م). **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦. دمشق: دار الفكر .
- ابن هشام، جمال الدين، (دت)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن يعيش، أبو البقاء، (٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**، تح: إميل بديع يعقوب. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو المكارم، علي، (٢٠٠٨م)، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، ط١، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- التبريزي، أبو زكريا، (دت)، **شرح ديوان الحماسة**، دط، بيروت: دار القلم.
- الجوهري، أبو نصر، (١٩٨٧م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.

- حسان، تمام، (٢٠٠٠م)، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط ١، القاهرة: عالم الكتب.
- الحموز، عبد الفتاح، (١٩٨٤م)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط ١، الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.
- الزركشي، بدر الدين، (١٩٥٧م)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.
- سيويو، أبو بشر عمرو، (١٩٨٨م)، الكتاب، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي، أبو سعيد، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيويو، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين، (١٩٨٩م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط ١، دمشق: دار القلم.
- السيوطي، جلال الدين، (١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداي، دط، مصر: المكتبة التوفيقية.
- الشاطبي، أبو إسحاق، (٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة من المحققين، ط ١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- عباس حسن، (دت)، النحو الوافي، ط ١٥، مصر: دار المعارف.
- الكفوي، أبو البقاء، (١٩٩٨م)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- كنون، عبد الله، (٢٠١٠م)، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ط ١، بيروت: مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء المملكة المغربية، دار ابن حزم.
- المرادي، بدر الدين (١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد ندم فاضل، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المرزوقي، أبو علي، (٢٠٠٣م)، شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

— الملخ، حسن، (٢٠٠٠م)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ط١، مصر: دار الشروق.